العراقية: مهلة التحالف الوطني لاستبدال المالكي تنتهي غداً

بغداد/المدى

قالت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي، الخميس، إن المهلة الزمنية التي منحت للتحالف الوطني لتقديم بديل عن رئيس الوزراء نوري المالكي لرئاسة الحكومة تنتهي السبت المقبل.

وتضمنت الرسالة التي وقعت من أربعة قادة السبت وهم مسعود بارزاني وإياد علاوي ومقتدى الصدر وأسامة النجيفي، إمهال التحالف الوطني أسبوعا لترشيح بديل عن المالكي لرئاسة الحكومة.

ويقول خصوم المالكي أن التعامل مع الأخير سياسيا بات صعباً جداً. وفي حال لم يرد التحالف بالإيجاب وفقا لقياديين في القائمة العراقية، فأن خطوة سحب الثقة من حكومة المالكي هي البديل.

وقال الناطق باسم حركة الوفاق الوطني المنضوية تحت القائمة العراقية هادي الظالمي لوكالة كردستان للأنباء إن "مهلة الاسبوع التي منحت للتحالف الوطني في اجتماع النجف الاخير تنتهي السبت المقبل".

واوضح الظالمي أن "التحالف الوطني معني بترشيح بديل عن المالكي لرئاسة الحكومة من التحالف نفسه".

وفيما لو تعذر الاتفاق على بديل للمالكي لرئاسة الحكومة قال الظالمي ان "الخيارات الاخرى ستكون متاحة(سحب الثقة عبر مجلس النواب)".

ويقول المجتمعون في اربيل والنجف إن رئيس الحكومة نوري المالكي لم يعلن عن عزمه تنفيذ النقاط الواردة في رسالة اربيل الثانية وهو دليل على اعتماده سياسة التسويف في تطبيق الاتفاقيات السابقة.

ودافع المالكي عن نفسه بقوله إن اتفاقيات اربيل طبقت بالكامل من جانبه وما تبقى هو من مسؤولية مجلس النواب الذي تتولى القائمة العراقية رئاسته. في إشارة منه إلى قانون مجلس السياسات الإستراتيجية.

ومنذ تشكيل الحكومة الحالية تصارعت القائمة العراقية مع قائمة ائتلاف دولة القانون على مجمل القضايا السياسية لكن ما زاد الخلافات هو دخول الكرد على خط الأزمة السياسية وانشقاق التيار الصدري بمواقفه عن التحالف الوطني.

وكان اجتماع اربيل الثاني بمثابة رسالة للتحالف الوطني على أن بناءهُ مهدد بعد انضمام التيار الصدري الذي يملك ٤٠ مقعداً في مجلس النواب إلى المطالبين بإصلاحيات سياسية وعدم حصر الصلاحيات بيد المالكي.

نائب يطالب الحكومة بتثبيت وكلاء الوزراء غير المصوت عليهم في البرلمان

بغداد/المدى

طالبت القائمة العراقية، الخميس، الحكومة بتثبيت وكلاء الوزراء غير المصوت عليهم في مجلس النواب، مؤكدة على أن استمرار ادارة بعض الوزارات بالوكالة لا يؤدي الى بناء دولة قوية.

وقال النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني في تصريح ورد لوكالة "شفق نيوز" إن "الوكلاء الذين يديرون الوزارات والمؤسسات غير مصوت عليهم في البرلمان، وبالتالي فإن حقوقهم ضائعة في حالة خروجهم من المنصب أو تثبيت غيرهم بدلاً عنهم".

وأكد العلواني على" ضرورة أن تعمل الحكومة على تثبيتهم في الوزارة أو المؤسسة التي يديرونها أو العمل على إعطائهم ضمانات في حال خروجهم من المنصب الذي وكلوا لإدارته".

وأوضح النائب عن القائمة العراقية الى أن "كثيراً من وزارات ومؤسسات الدولة العراقية تدار بالوكالة وعلى رأسها وزارتا الدفاع والداخلية"، عاداً "استمرار هذا الأمر لا يؤدي إلى بناء دولة قوية".

واضاف العلواني "ليس من المعقول أن تستمر إدارة الدولة العراقية بهذا الشكل"، متسائلاً "هل من المعقول أن يخلو بلد مثل العراق من رجال أكفاء يديرون مؤسساته ووزارته؟"

ودعا العلواني رئيس الوزراء إلى "إنهاء حالة ادارة الوزارات بالوكالة، واصفاً إياها بـ"غير الصحيحة".

ويحتفظ المالكي بوزارة الداخلية منذ تشكيل الحكومة بينما لا تزال وزارة الدفاع تدار بالوكالة ويشغلها سعدون الدليمي وزير الثقافة.

الجلبي: التحالف الوطني سيجتمع السبت المقبل للخروج بموقف موحد من الأزمة السياسية

بغداد/المدى

أعلن زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي المنضوي ضمن التحالف الوطني، الخميس، أن التحالف سيجتمع السبت المقبل بدعوة من رئيسه إبراهيم الجعفري، مؤكداً أنه سيخرج بموقف موحد ليطرح حلولا للأزمة السياسية، فيما أشار إلى أن سحب الثقة عن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لم يطرح على التحالف.

وقال الجلبي في رده على سؤال لوكالة "السومرية نيوز" على هامش مؤتمر صحافي عقده بعد اجتماع الائتلاف الوطني، إن "رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري دعا إلى اجتماع لبحث الأزمة يوم السبت المقبل"، مؤكداً أن "التحالف سيخرج بموقف موحد ليطرح حلولا لهذه الأزمة".

وبشأن جمع تواقيع لإقالة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي من منصبه، قال الجلبي "لم نتسلم أي دعوة لإقالة رئيس البرلمان أبداً"، موضحاً أن "التحالف الوطني لم يبحث هذا الأمر ولم يطرح عليه أصلاً".

وكان الائتلاف الوطني العراقي، عقد الأربعاء ٢٣ أيار الجاري، اجتماعاً في منزل زعيم المؤتمر الوطني احمد الجلبي في بغداد، أكد خلاله على وحدة التحالف الوطني ومرجعيته السياسية لجميع مكوناته، مشدداً على ضرورة مناقشة القضايا المهمة والأساسية التي ستطرح في اجتماع التحالف المقبل.

وذكرت تقارير صحافية أن اجتماعي أربيل في ٢٨ نيسان والنجف في ١٩ أيار ٢٠١٢ هدفا إلى التمديد لحكومة المالكي، فيما كشف مصدر مقرب من رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أن اجتماع النجف أمهل التحالف الوطني أسبوعاً واحداً لتقديم بديل عن رئيس الحكومة، وأكد أن المهلة بدأت في ٢٠ أيار ٢٠١٢.

وتزامن الكشف عن المهلة التي حددها اجتماع النجف للتحالف مع كشف القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي عن جمع تواقيع ١٦٣ نائباً لإقالة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي من منصبه بسبب "عدم كفاءته" في إدارة جلسات البرلمان و"عرقلته" عمل الحكومة.

وأعلن التحالف الكردستاني، الأربعاء الماضي، أنه لن يشارك بإقالة رئيس البرلمان أسامة النجيفي في حال عرضت على التصويت، مؤكدا أن النجيفي لم يخرق الدستور ولا القانون، معتبرا أن موضوع إقالته هو محاولة لصرف الأنظار عن اجتماعات أربيل والنجف وتصعيد للأزمة من قبل دولة القانون.

وتأتي محاولة دولة القانون إقالة رئيس البرلمان أسامة النجيفي بعد ثلاثة أيام على اجتماع قادة في القائمة العراقية والتحالف الكردستاني في ١٩ أيار الحالي في منزل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بمحافظة النجف وسط غياب تام لقادة ائتلاف دولة القانون.

وأكد الصدر أن الاجتماع انتهى إلى "شيء يحتاج للمسات أخيرة فقط"، فيما أشار رئيس البرلمان والقيادي في العراقية أسامة النجيفي إلى أن موضوع سحب الثقة من المالكي "قيد النقاش" بين القوى السياسية.

ويعتبر اجتماع النجف الثاني من نوعه بعد اجتماع أربيل الذي عقده رئيس الجمهورية جلال الطالباني ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، ورئيس البرلمان أسامة النجيفي في ٢٨ نيسان الماضي.

وحدد الصدر حينها للمالكي مهلة ١٥ يوماً في رسالة بعثها إلى زعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري للبدء بتنفيذ مقررات اجتماع القادة الخمسة في أربيل، التي تضمنت التركيز على أهمية الاجتماع الوطني وضرورة الالتزام بمقرراته، والالتزام بالدستور الذي يحدد شكل الدولة وعلاقة السلطات الثلاث واستقلالية القضاء وترشيح أسماء للوزارات الأمنية، لكن المهلة انتهت في ١٧ أيار الجاري من دون التوصل إلى نتيجة ملموسة وسط إصرار ائتلاف دولة القانون على التأكيد أنه سلم رد المالكي إلى التيار الصدري ونفي الأخير الأمر.

يذكر أن البلاد تشهد أزمة سياسية يؤكد بعض المراقبين أنها في تصاعد مستمر في ظل حدة الخلافات بين الكتل السياسية، بعد أن تحولت من اختلاف بين القائمة العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني والتيار الصدري وغيرها من التيارات والأحزاب.

تضارب في تصريحات وفدي إيران والاتحاد الأوروبي بشأن سير مباحثات مجموعة الـ (٥+١)

بغداد/المدى

اختتمت مجموعة (٥+١) وإيران اجتماعاتها في العاصمة العراقية بغداد بشأن برنامج طهران النووي والتي بدأت،امس الاربعاء، وتضمنت ثلاثة جولات من المباحثات،فيما عقد رئيس الوفد الايراني سعيد جليلي اجتماعا مغلقا مع منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون عقب اختتام الاجتماع.

وذكرت وكالات الانباء، إن مجموعة (٥+١) وإيران اختتمت اجتماعاتها في العاصمة العراقية بغداد بشان ملف طهران النووي بعد ثلاثة جولات من المباحثات"،مبينا أن "رئيس الوفد الايراني سعيد جليلي عقد اجتماعا مغلقا مع منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون فور اختتام الاجتماعات بشكل رسمي.

وعقدت مجموعة دول (٥+١) وإيران ثلاث جولات من المباحثات منذ بدء اجتماعات الطرفين في العاصمة بغداد امس الاربعاء كان اخرها،ظهر امس، من دون التوصل الى نتائج تذكر.

وكانت الحكومة العراقية توقعت، الأربعاء، ٢٣ أيار الحالي استمرار اجتماع ٥+١ بشأن ملف إيران النووي والذي عقد في بغداد، حتى يوم الخميس، في حال لم يتم التوصل إلى حل بشان الملف.

وعقد في قصر الضيافة بالمنطقة الخضراء وسط العاصمة بغداد، أمس الاول الأربعاء، الجلسة الاولى والثانية لاجتماع دول (٥+١) وإيران لبحث ملف طهران النووي بمشاركة وفود الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية والصين وفرنسا، ومسؤول الملف النووي الإيراني سعيد جليلي، عقب موافقة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، فيما أكدت الحكومة العراقية جاهزيتها لحمايته وعدم السماح لأي دولة مشاركة في الاجتماع أن تتدخل أمنياً.

وابدى رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال لقائه مسؤول الملف النووي الإيراني سعيد جليلي، الثلاثاء الماضي،(٢٢ أيار الحالي)، حرص العراق على خروج الاجتماع بنتائج إيجابية، فيما شدد جليلي على أن بلاده تتطلع إلى أن يشكل الاجتماع خطوة مهمة في طريق حل الإشكالات المتعلقة، وأعرب عن رغبة بلاده في توطيد العلاقات وتوسيع رقعة التعاون مع العراق.

فيما انتقد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الأربعاء (٢٣ آيار ٢٠١٢)، وبشدة اجتماع دول (٥+١) وإيران الذي تستضيفه العاصمة بغداد، معتبراً أن زج العراق في ملف طهران النووي سيعرضه للضغوط وينال من استقلاليته، ووصف هذه الخطوة بـ"الخطرة".

وتضاربت تصريحات ممثلي الوفد الايراني والاتحاد الاوروبي خلال مؤتمر صحفي جمعهما بشأن سير مباحثات اجتماع مجموعة الـ ٥+١ بشأن الملف النووي الايراني.

إذ قال مصدر مخول في الوفد الايراني خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مايكل مان المتحدث باسم كاثرين اشتون امس إن "المحادثات مع دول مجموعة الـ ٥+١ متعثرة وهناك مماطلة من قبل الجانب الاوروبي على المقترحات الايرانية".

واضاف إن "الجانبين الاوروبي والامريكي طالبوا خلال المباحثات بالغاء تخصيب اليورانيوم بصورة نهائية مع استمرار العقوبات الدولية على ايران".

من جهته قال مايكل مان المتحدث باسم الممثلة العليا للسياسات الخارجية للاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون امس إن "المباحثات الجارية ايجابية وهناك تجاوب بشأن الملفات المطروحة خلال الاجتماع".

يذكر أن مجموعة الـ ٥+١ عقدت اربع جولات من المباحثات وما تزال الجولة الرابعة مستمرة حتى الان.

واستأنفت الدول المشاركة في اجتماع الـ ٥+١ صباح امس اجتماعاتها لمناقشة الملف النووي الايراني التي افتتحت جولتها الاولى امس في العاصمة بغداد واختتمت مساء امس.

وتخللت الجولة الاولى من المباحثات بحسب تسريبات من داخل الاجتماع وقوع مشادة كلامية بين مندوبي روسيا وأمريكا بسبب مطالبة الأخيرة بتشديد العقوبات على إيران بينما رفضت الأولى ذلك.

وقدم الوفد الإيراني عرضا مضادا للدول الست الكبرى خلال المحادثات يقوم على خمس نقاط ويستند إلى مبدأ الخطوة مقابل الخطوة.

وكانت إيران قد رفضت خلال محادثات اليوم مقترح الاتحاد الأوروبي بتخفيض تخصيب اليورانيوم من ٢٠ إلى ٥ بالمائة مقابل تخفيض العقوبات عنها.

وقال الوفد الإيراني المفاوض إن بلاده تعتبر نسبة ٢٠ بالمئة خط احمر لايمكن تجاوزه.

وتشكل المحادثات بين القوى الكبرى وإيران في بغداد حلقة جديدة في مسلسل طويل من المفاوضات النووية إلا أنها تمثل أيضا خطوة إضافية على طريق عودة العراق إلى الخريطة الدبلوماسية العالمية.

وتطالب إيران برفع العقوبات المفروضة عليها والاعتراف بأن أنشطتها في تخصيب اليورانيوم ذات أهداف سلمية تماما فيما تطالب واشنطن بتحرك عاجل لإثبات سعي إيران إلى امتلاك ترسانة نووية.

وقالت آشتون التي ترأس المفاوضات باسم القوى الست "نتوقع أن تؤدي الاجتماعات التالية في بغداد إلى التوصل إلى خطوات ملموسة باتجاه التوصل إلى حل شامل يتم التفاوض عليه يعيد الثقة الدولية في الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني".

يذكر أن المجتمع الدولي يتهم طهران باستخدام برنامجها النووي المدني المعلن لإخفاء خطة لتطوير أسلحة ذرية تشكل تهديدا خطيراً لأمن المنطقة، في حين ما تزال الأمم المتحدة تفرض عقوبات على طهران بسبب هذا الملف، وعدم السماح للمفتشين الدوليين بزيارة مراكز المفاعلات لمعرفة طبيعتها، في حين نفت إيران مرارا سعيها إلى حيازة السلاح النووي، مؤكدة أن هدف برنامجها النووي مدني صرف، وأقرت بإنتاج ما يزيد عن ٤٥٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب منذ عام ٢٠٠٧، وهي كمية كافية لإنتاج أربعة أسلحة نووية، وفق تقديرات عدد من الخبراء.

العلوي: خصوم رئيس الوزراء يتمتعون بـ ٢٠٠ مقعد في البرلمان وفريقه سيخسر الجولة

بغداد/المدى

أكد النائب في البرلمان العراقي حسن العلوي، الأربعاء، أن خصوم رئيس الحكومة نوري المالكي يتمتعون بـ ٢٠٠ مقعد داخل البرلمان، مبينا أن جلسة سحب الثقة عن المالكي ستنعقد، وأن فريقه سيخسر الجولة، أشار إلى أن أكثر من ٢٠ شخصا داخل ائتلاف دولة القانون سيصوتون ضده. وقال العلوي في حديث لوكالة"السومرية نيوز"، إن "السياسيين الذي عقدوا اجتماعا في محافظة أربيل وبعده في النجف، يتمتعون بما يصل إلى ٢٠٠ صوت في البرلمان جميعها مؤيدة لسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي"، مبينا أن "ائتلاف دولة القانون يرى أن خصومه لا يملكون أكثر من ١٢٠ مقعدا في البرلمان مقسمين على التيار الصدري والعراقية والتحالف الكردستاني".

وأضاف العلوي أن "هناك أكثر من ٢٠ شخصا من داخل تحالف المالكي سيصوتون لسحب الثقة عنه"، مشيرا إلى أن "جلسة سحب الثقة ستنعقد لوجود أغلبية لذلك، وأن فريق رئيس الحكومة سيخسر الجولة لكثرة خصومه"، بحسب قوله.

واعتبر العلوي أن "ترشيح رئيس المؤتمر الوطني احمد الجلبي بديلا عن المالكي غير موفق وغير صحيح"، واصفا إياه بـ"الشخصية غير المستقرة وليست له علاقات ثابتة".

وأكد العلوي أن "التحالف الوطني ليس أمامه خيار سوى أن يلجأ إلى القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي ليكون بديلا عن المالكي، لكونه مقبولا عند الكرد وقريبا من التيار الصدري ولا توجد عليه اعتراضات عربية".

وكان مصدر مقرب من رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي كشف، يوم الثلاثاء ٢٢ أيار الجاري، أن الاجتماع الذي عقد في النجف السبت الماضي أمهل التحالف الوطني أسبوعاً واحداً لتقديم بديل عن رئيس الحكومة نوري المالكي، مؤكداً أن المهلة بدأت منذ يوم الأحد الماضي ٢٠ آيار الحالي.

من جانبه اتهم النائب عن/ائتلاف العراقية/ طلال الزوبعي، رئيس الوزراء المالكي بأنه أداة بيد دول إقليمية، مشيرا الى أن جميع الكتل السياسية تريد سحب الثقة عنه عدا بعض نواب دولة القانون.

وقال الزوبعي للوكالة الاخبارية للانباء أمس الخميس: هناك إجماع لدى الكتل السياسية بسحب الثقة عن حكومة المالكي، عدا بعض نواب دولة القانون، نتيجة لتفردها بالسلطة وانتشار الفساد وعسكرة المدن، وهناك رؤى مشتركة بين الكتل السياسية لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأضاف: أن القائمة العراقية وائتلاف الكتل الكردستانية والتيار الصدري والمجلس الأعلى وحزب الفضيلة ينادون بحجب الثقة عن رئيس الوزراء واستبداله بشخصية تنسجم مع تطلعات الشعب.

وذكر: هناك قوى خارجية تدعم المالكي للبقاء في منصبه من أجل إضعاف العراق وشعبه، مشيرا الى أن المالكي أداة بيد الدول الإقليمية.

وفي المقابل، كشف المقرب من رئيس مجلس النواب النائب عن/ ائتلاف العراقية/ فارس السنجري، أن زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، كان من ضمن الموقعين خلال اجتماع النجف على استبدال رئيس الوزراء نوري المالكي خلال (٧) ايام.

وقال السنجري: إن المجتمعين من الكتل السياسية في اجتماع النجف، وقعوا على طلب تم إرساله للتحالف الوطني، ينص على استبدال نوري المالكي خلال (٧) ايام من تاريخ تسلم الطلب للوطني، مبيناً، أن السيد الصدر كان ضمن الموقعين على الاستبدال، ويرغب بذلك بقوة.

واشار النائب عن العراقية الى: أن الخيار الثاني للمجتمعين هو تقديم طلب لرئيس الجمهورية جلال طالباني بأن يقوم بإرسال طلب لمجلس النواب يتضمن سحب الثقة عن المالكي، موضحا، أن سبب عقد اجتماعات أربيل والنجف، لعدم تنفيذ اتفاقية أربيل وتطبيق الشراكة الوطنية من قبل ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزراء.

كما اعلنت عضو حركة الحل النائب عن ائتلاف العراقية لقاء مهدي الوردي، أن القائمة العراقية ستتخذ الخطوات الدستورية كجمع التواقيع البرلمانية لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي، في حال عدم قيام التحالف الوطني باستبداله.

وقالت الوردي: إن حديث التحالف الوطني وائتلاف دولة القانون عن أنهم غير معنيين باجتماعات اربيل والنجف، "غير مقبول"، مبينةً: أن نتائج هذه الاجتماع تمثل إرادة الشعب العراق، لان هذه الكتل ممثلة في مجلس النواب.

وأضافت النائب عن العراقية: نتمنى من التحالف الوطني الاستجابة لمهلة اجتماع النجف باستبدال نوري المالكي، وان في حال عدم استبداله، فإننا سنلجأ الى الخطوات الدستورية كجمع التواقيع لاستجواب المالكي وإقالته، على الرغم من أنها تحتاج لوقت.